

قراءة نقدية لمجتمع مُشتت في أحوال الجماعة العلمية العربية

د. ساري حنفي

أستاذ في علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت - فلسطين

منذ عامين، نظمتُ تكريماً لأستاذ عريق في الجامعة الأميركية في بيروت. عندما أرسلتُ هذه الدعوة إلى قائمتي البريدية، تلقيتُ عشرات المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني التي يتساءل فيها أصحابها إذا كان الزميل المُكرم قد توفي، ورسائل أخرى يتساءلون فيها إذا كان قد تقاعد؟ ولعلّ هذه الحكاية تلمح إلى عطبٍ ثقافيٍّ قديم، وهو الاحتفاء والتكريم المتأخر، أو ما سمّاه عبد الرحيم العطري «الاعتراف الجنائزي»¹ الذي يحدث بعد الرحيل. فهذا الأمر إن دلّ على شيء، فإنّما هو يدلّ على غياب «الجماعة العلميّة» (Scientific Community) التي تهتمّ بالاعتراف بإسهامات أعضائها. بالطبع، التقاليد هي نتيجة لإعادة تفعيل التاريخ. كما أنّ الأوساط العلميّة والأكاديميّة والمتخصّصة مُغرّمة بهذه الطقوس الصغيرة كإحياء للمكانة الفكرية لأعضائها، ويسمح ذلك بقياس وضعيّة فرد أو مجموعة داخل الجماعة العلميّة. ولهذه التقييمات غير الرسمية رهانات مهمّة لمعرفة تموضع أيّ مجموعة من ضمن الحقل الأكاديمي. ومن هنا، ثمّة سؤال يطرح نفسه: لماذا جاءت هذه العمليّة في وقتٍ متأخرٍ جداً؟ ولماذا انتظر العلماء طويلاً قبل إنشاء الجماعة العلميّة النشطة؟

ستتناول هذا الورقة أسباب الاعتراف الضعيف بالجماعة العلميّة في البلدان العربية، على الرّغم من كونها غنيّة بالجامعات والمستشفيات ومراكز البحوث العامّة المتخصّصة، إلى حدّ ما، بالإنتاج العلمي. ونتساءل ما إذا كانت مشكلة التشرّد تنبع من المؤسّسات أم أنّها نتيجة سياسات ومعوّقات سياسية واجتماعية عميقة أثّرت في إنتاج المعرفة العلميّة أو في الآثار الاجتماعية لهذه المعرفة.

أولاً، الجماعة العلميّة العربية: تجمّع عدديّ مُشتت

ليست الجماعة العلميّة مجموعاً حسابياً للمُشتغلين في البحث العلمي، وإنّما هي شبكات يتوافر فيها حدٌ أدنى من المأسسة والاستقلاليّة والسلطة. وتجمع هذه الجماعة في يدها سلطات عدّة، منها منح القروض أو التوظيف، واختيار البحوث الواعدة، ونشر النتائج وتعميمها، والتحكّم بالمجلّات المرموقة، وجمع الألقاب والجوائز والمناصب الرفيعة². وتتهيكل الجماعات العلميّة لدعم المنافسة والتعاون بين أعضائها. ولدى هؤلاء الأعضاء عادةً وظائف مختلفة، كتشكيل فرق بحثية وجمعياتٍ علميّة حيويّة، ومناقشة الموضوعات الجدليّة العلميّة، ومراجعة الأقران للمخطوطات المُحضّرة للنشر. وقد بيّنت بعض البحوث المتعلّقة بالعلوم في البلدان النامية،

1 عبد الرحيم العطري، مدرسة القلق الفكريّ: بورتريهات السوسولوجيا المغربيّة، الرباط، اتحاد كتاب المغرب، 2013.

2 أوليفيه مارتان، «البناء الاجتماعي للعلوم»، ترجمة محمّد أحمد طجو، مجلّة التعريب، العدد 52، سنة 2017.

منذ زمن طويل، أنّ ما يميّز هذه البلدان هو ضعف «الجماعة العلميّة» أو حتّى غيابها في بعض الأحيان³. ويرتبط مفهوم «الجماعة العلميّة» بوجود اثنتين من العمليّات المترابطة: مأسسة العلوم (الهياكل، والتمويل، والتقييم)، وإنشاء محافل للمناقشة. ويبدو أنّ هاتين العمليّتين متّصلتان عادةً، ولكنهما، كما بيّن حسين خيلفاوي⁴ في حالة الجزائر، ليستا كذلك بالضرورة.

الجماعة العلميّة وركائزها

تقوم الجماعة العلميّة على ركيزتين: الجمعيّات العلميّة القائمة على الاختصاص، والبحث.

أ- الجمعيّات

في ما يتعلّق بالركيزة الأولى، أي الجمعيّات العلميّة، هناك عددٌ لا بأس به منها (مثل الجمعيّات اللبّانية والتونسية لعلم الاجتماع؛ والجمعيّات اللبّانية والمصرية لعلم النفس، والهيئة اللبّانية للتربية، والجمعيّة المصرية للعلوم الأساسيّة)، لكنّ أغلبيتها يتّسم بضعف النشاط. وفي مجال العلوم التطبيقية، وبخاصّة فئة الأطباء والمهندسين، يقوم هؤلاء بإنشاء نقابات مهنيّة تُعنى بالمهنة، لكن من دون القيام بدورٍ بارزٍ في تحفيز الجماعة العلميّة. فهذه الجماعة تعاوضيّة (corporatists)، ويتركّز اهتمامها عادةً على احتكار ممارسة المهنة من حاملي شهادات معيّنة، وفي المحافظة على امتيازات أعضائها أكثر من كونها جماعة علميّة. لكنّ بعض الجمعيّات في مجال العلوم التطبيقية، تقدّم في كثير من الأحيان سلسلة محاضرات علميّة، وتعمل على بناء القدرات، وعلى تطوير برامج التعليم المستمرّ لأعضائها وإن كانوا محدودي العدد أو ذوي فعاليّة ضعيفة. وربما تشكّل الجمعيّة الكيميائيّة السعودية أحد النماذج عن هذه الجمعيّات (الإطار رقم 1). وعلى الرّغم من انتشار الوعي حالياً بأهميّة هذه الجمعيّات العلميّة، إلّا أنّ نشاطها ضعيف إذا ما قورن بنشاط جمعيات مثيلة في العالم. ففي فرنسا تشتهر الجمعيّة الكيميائيّة الفرنسيّة بنشر الوعي لدى تلامذة المدارس حول أهميّة اختصاص مثل الكيميائيّ، فضلاً عن بعض القضايا العامّة المتعلّقة بعلوم الكيمياء وتطبيقاتها وأثرها في المجتمع وقطاعات الإنتاج. أمّا في المكسيك، فقد قامت الجمعيّة الكيميائيّة المكسيكية بجهودٍ حثيثة لتغيير الفكرة الشائعة عن الصناعات الكيميائيّة، بوصفها ملوّثة للبيئة، وذلك بعد أن نُشرت الوعي حول ضرورة التعامل جيّداً مع ظواهر التلوّث الناتجة عن بعض هذه الصناعات. وفي كثير من الدول العربيّة، تُظهر أبحاث ميدانيّة سابقة⁵ أنّ الدولة لا تولي الموضوع أهميّة وألويّة تُذكر، وأنّها لا تشجّع في أغلب الأحيان على إنشاء الجمعيّات العلميّة ما لم تضمن استقطابها وولاءها المُسبق.

الجماعة العلميّة هي شبكات يتوافر فيها حدّ أدنى من المأسسة والاستقلاليّة والسلطة، وتجمع في يدها سلطات عدّة، منها منح القروض أو التوظيف، واختيار البحوث الواعدة، ونشر النتائج وتعميمها، والتحكّم بالمجلات المرموقة، وجمع الألقاب والجوائز والمناصب الرفيعة

3 J Gaillard, et al. 1997. "Scientific Communities in the Developing World". In *Scientific Communities in the Developing World*, London & New Delhi, edited by J Gaillard and et al., 11-49. Sage.

4 Khelfaoui, Hocine. 2004. «Innovation and collaborations practices between research and industry in Algeria», in R. Arvanitis & H. Qiu (eds), *Regional Innovation Systems and Science and Technology Policies in Emerging Economies: Experiences from China and the World* (Zhongshan University, UNESCO, Institut de Recherche pour le Développement (IRD), ISESCO, 19-21 April 2004, Guangzhou.

5 ساري حنفي، وريغاس أرفانينيس، البحث العربيّ ومجتمع المعرفة: نظرة نقدية جديدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2015.

إطار رقم 1 الجمعية الكيميائية السعودية

تم تأسيس الجمعية الكيميائية السعودية في العام 1988 بقرار من المجلس العلمي في جامعة الملك سعود حيث اتخذت مقرّاً لها.

يبلغ عدد أعضاء الجمعية حالياً 1200 عضو. وهي تسهم في تطوير الكيميائيين في المملكة العربية السعودية، وفي خدمتهم، وتوسيع نطاق الوعي حول دور علم الكيمياء في حلّ المشكلات المعاصرة والإسهام في تنمية المجتمع والارتقاء به من أجل حياة أفضل. وتهدف إلى:

- العمل على رفع المستوى التعليمي والمهني للعاملين بالتخصصات الكيميائية.
- زيادة وعي المجتمع بالدور المهم لعلم الكيمياء في الحياة المعاصرة.
- توثيق العلاقة بين الكيميائيين في مختلف القطاعات وإتاحة الفرصة لهم لتبادل الخبرات والمعلومات في مجال الكيمياء.
- الإسهام في نشر البحوث العلمية وتشجيع الابتكارات في الفروع المختلفة.
- تحفيز الشباب على التميز في مجال الكيمياء والمنافسة محلياً وعربياً ودولياً.
- تكريم الكيميائيين المتميزين وإبراز الكفاءات الشابة المتخصصة.
- حماية البيئة والتشجيع على الممارسات الآمنة.
- تعظيم دور المرأة في التخصصات الكيميائية والعمل على رفع المستوى التعليمي والمهني للعاملات في قطاع التعليم.

وتصدر هذه الجمعية مجلّتين مُعتمَدَتَيْن: *Journal of Saudi Chemical Society* و *Arabian Journal of Chemistry* وهما تصدران عن شركة الزيفير (Elsevier B.V)، وتستضيفهما جامعة الملك سعود.

المصدر: <http://www.chem.org.sa>

ثمة عددٌ لا بأس به من الجمعيات العلمية العربية، مثل الجمعيات اللبنانية والتونسية لعلم الاجتماع، والجمعيات المصرية واللبنانية لعلم النفس، والهيئة اللبنانية للتربية، والجمعية المصرية للعلوم الأساسية، لكن أغلبها يتسم بضعف النشاط

على المستوى الإقليمي، ثمة جمعيات عدّة، لكن أغلبها غير ناشط، كالجمعية العربية لعلم الاجتماع التي يقتصر نشاطها الحالي على مجلة «إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع» وعلى إقامة مؤتمر كلّ عدد من السنوات. أمّا الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، فلم تعقد إلا 13 مؤتمراً منذ العام 1989، وإن كانت تُصدر مجلة فصلية «مجلة الدراسات الاقتصادية». وفي هذا المجال ينبغي أن نسلط الضوء على الجهود التي أجزاها كلٌّ من مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، ومؤخراً المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (بيروت) الإطار (رقم 2)، في التحفيز على اللقاءات الإقليمية. فقد ساعد مركز دراسات الوحدة العربية على نشوء ثلاث جمعيات علمية عربية (الجمعية العربية لعلم الاجتماع، والجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، والجمعية العربية للعلوم السياسية)، وهو يسهم في النشر المشترك معها. وثمة أيضاً المجمع العلمي العربي في دمشق الذي تأسس في سنة 1918 وقام بدور رائد في تجميع جهود الجماعة العلمية في سوريا والوطن العربي بغية الحفاظ على اللغة العربية، وذلك من خلال نشاطات عدّة، تشمل وضع المصطلحات العلمية والفنية والأدبية، ونشر «مجلة التعريب». الإطار (رقم 3)

إطار رقم 2 المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

بدأ المجلس أعماله في العام 2012 بهدف تدعيم البحث وإنتاج المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية في العالم العربي. ومن خلال دعم الباحثين ومؤسسات البحث العلمي والأكاديمي، يسهم المجلس في إنتاج الأبحاث حول العلوم الاجتماعية ونشرها، والتأكيد على صدقيتها واستخدامها، وإثراء السجال العام حول التحديات التي تواجه المجتمعات العربية. كما يسعى المجلس إلى تعزيز دور العلوم الاجتماعية في الحياة العامة وإفادة السياسات العامة في المنطقة. وقد بلغ عدد أعضائه في بداية العام 2018 نحو 426 عضواً.

المصدر: <http://www.theacss.org/pages/mission>

إطار رقم 3 المجمع العلمي العربي في دمشق

- تأسس في العام 1918 وترأسه آنذاك الأستاذ محمد كرد علي. ويطمح هذا المجمع بشكلٍ أساس إلى القيام بالمهام التالية:
- 1- المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها وافيةً بمطالب الآداب والعلوم والفنون وملائمةً لحاجات الحياة المتطورة.
 - 2- وضع المصطلحات العلمية والفنية والأدبية والحضارية ودراساتها وفق منهجيةً محدّدة، والسعي إلى توحيدها ونشرها في سورية والوطن العربي.
 - 3- العناية بالدراسات العربية التي تتناول تاريخ الأمة العربية وحضارتها وصلتها بالحضارات الأخرى.
 - 4- العناية بإحياء تراث العرب في العلوم والفنون والآداب تحقيقاً ونشراً.
 - 5- النظر في أصول اللغة العربية وضبط أقيستها وابتكار أساليب ميسرة لتعليم نوحها وصرفها وتوحيد طرائق إملائها وكتابتها والسعي في كل ما من شأنه خدمة اللغة العربية وتطويرها وانتشارها.
 - 6- الحد من استفحال العميّة في المجالات المختلفة.

المصدر: <http://www.arabacademy.gov.sy/>

ولكن يبقى دور المنظمات الإقليمية في تنظيم الجماعة العلمية العربية ضعيفاً للغاية. فلم تُسجّل مبادرات فعليةً وذات أثرٍ جدي في هذا المجال لكل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) التابعة لجامعة الدول العربية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). ولم يؤدّ اتحاد الكيميائيين العرب دوراً فاعلاً في ذلك، على الرغم من أنه ضمّ في عضويته بحدود 20 جمعية عربية للكيمياء.

ب- فرق البحث

الركيزة الثانية للجماعة العلمية هي تعزيز فرق بحثية تشكّل كتلاً حرجة فعّالة ومتعدّدة الاختصاصات. هنا يكون دور الجامعة والدولة حاسمين. سنطرح مثالين حول الدعم الضعيف للدولة؛ ففي كل بلد عربي لدينا مؤسسة قوية للإحصاء تنتج في كثير من الأحيان التعداد السكاني، وكذلك مسوحات القوى العاملة، والإنفاق... إلخ. لقد اشتكى كثير من الباحثين الاجتماعيين من عدم إتاحة الإحصاءات المفصلة للباحثين، فهي إما غير دقيقة، أو مكلفة للشراء، أو لا يمكن الوصول إليها ببساطة؛ إذ تُعتبر جزءاً من أسرار الدولة! وتستخدم الدول العربية بعض هذه الإحصاءات على أنها بيو - سياسة (Bio-politics) بالمعنى الذي يعطيه ميشيل فوكو، أي للتحكم ومراقبة السكان في توجهاتهم السياسية. أمّا المثال الثاني فينطبق على عدد من الدول العربية، التي تُنفق على تمويل استثنائي للبحث الهادف إلى خدمة المجتمع البحثي المحلي، وكذلك الدولي، لكن من دون أن تتوصّل إلى بناء فرق بحثية. إن نظرةً عابرةً على ما تمّ إنتاجه في السنوات الخمس الماضية من خلال بوابة العلوم (Web of Science)، لا يكاد يُشعرنا بأنّ هناك فرق بحثٍ محلية. ففي قطر مثلاً، ينتمي كثير من المؤلفين إلى واحدة من مؤسساتها البحثية، لكن لفترة قصيرة لا تتجاوز بضع سنوات، ومن دون أن يتركوا أي أثر للتشبيك بعد مغادرتهم. وعلى الرغم من أنّ 65 بالمائة من التمويل، و50 بالمائة من الجهد البحثي يُنفق في قطر، إلا أنّ ذلك لم يُساعد كثيراً في تعزيز الفرق البحثية القطرية. ويقوم النموذج القطري أيضاً بربط المجتمع البحثي المحلي بالمجتمع الدولي، ولكن عبر تجاوز الإقليمي. فلم يُنتج هذا النموذج فعاليته، إذ ينتهي به الأمر إلى أن يكون مُتبسطاً لتعزيز فرق البحث القطرية. الصفة «القطرية» هنا لا تشير إلى المواطنين القطريين فقط، بل تشير أيضاً إلى السكان المقيمين في قطر، الذين غالباً ما يكونون عرباً قسواً جلاً حياتهم المهنية فيها. ولتعم الفائدة على قطر والمنطقة العربية،

ضعف مأسسة
الجماعة العلمية
العربية، يجعل
الحقل العلمي
أقل استقلالية،
ويخضعها
لضغوط بعض
القوى الاجتماعية
والسياسية،
محلياً وعالمياً،
بما في ذلك
رؤساء الجامعات
ونوابهم، فضلاً
عن المستشارين
والإداريين

ينبغي ألا تُربط أجندة البحث والتمويل باحتياجات قطر فقط، بل باحتياجات المنطقة العربية (أو بجزء منها) أيضاً، إذ إنّه من شأن هذا الربط أن يولّد شبكات بحث أكثر استدامة تساعد على تدعيم فرق البحث القطرية والعربية⁶.

من المفيد الإشارة إلى أنّ التجربة القطرية ليست يتيمة في المنطقة العربية، وأنّ كلفتها في الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة تقتضي إجراء تقييم مُحايد، وتحديث التوجّهات العامّة، بغية ضمان جدواها في الدول المَعنِيّة بها وأثرها العربي الأشمَل.

إنّ ضعف مأسسة الجماعة العلميّة يجعل الحقل العلمي أقلّ استقلاليّة، ويخضعها لضغوط بعض القوى الاجتماعية والسياسية محلياً وعالمياً، بما في ذلك رؤساء الجامعات ونوابهم، فضلاً عن المُستشارين والإداريين العلميين.

ثانياً، الأدوار الضعيفة للجماعة العلميّة: المناقشة والتعاون والاتّفاق

إنّ أحد أدوار الجماعة العلميّة هو تحفيز المُشاركة في الجدل العلمي. ومن أجل هذه المُداولة، ينبغي مناقشة المحتوى المعرفي والإبيستيمولوجي للموضوعات، فضلاً عن الظروف الاجتماعية التي تؤثر في الجماعة. وتصبح المناقشة مُثمرة إذا أخذت في الاعتبار كلا المجموعتين من الحجج، أي العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الاستقلال النسبي للجماعة العلميّة (النسبيّة هنا تختلف بشكل كبير من جماعة علميّة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر). وأيّ اختزال يؤدي إلى تشويه خطير لهذه المُداولة. هناك العديد من المناقشات التي تركّز على مصدر تمويل مراكز البحث وشخصيّة الباحث، على اعتبار أنّ ذلك يشكّل مؤشراً حاسماً في فهم الأجندة البحثيّة، مع التركيز بشكل رئيس على المرجعيّات العلميّة والمعرفية، والمُجادلة ضدّ تدويل العلم، واعتبار أنّ المفاهيم الغربية وُلدت في سياق محدّد من الدول القومية الأوروبية، وعدم تناسبها بالتالي مع دول القسم الجنوبي من العالم.

وفي هذا الاتجاه، ذهب بعض الباحثين إلى التحدّث عن العالميّة المتعدّدة في مقابل العالميّة الأحادية، ومناقشة «أسلمة» اتجاهات المعرفة و«توطيئها». وعلى هذا، فإنّ الكثير من النقاشات الإبيستيمولوجية تتسم بوقوعها تحت أثر الفكر النمطي الثنائي بشكلٍ مفرط (هُم ونحن، الغرب والشرق، الشمال والجنوب، المستعمر والمستعمَر...إلخ).

الدور الثاني هو تسهيل النُشر المُشترك، فضلاً عن مشاريع التعاون. لقد بيّنت بعض البحوث⁷ غياب الجماعة العلميّة في هذا البلد أو ضعفها؛ ما يجعل التعاون مهمّة شاقّة للغاية. وربّما بدا المغرب كحالة استثنائية، بسبب تكاثر الجمعيات العلميّة المحليّة والوطنية التي لعبت دوراً في المجال الاجتماعي وفي دعم بعض المطالب الإصلاحية للمجتمع المدني في ما يتعلّق بمدوّنّة الأسرة في العام 2011.

الدور الثالث للجماعة العلميّة هو تسهيل ما يسمّى رولاند فاست بـ «اتّفاق» بين العلماء والمجتمع، حيث لا يعوّل بشكلٍ كبير على عدد الباحثين، وإنّما على اتّصال النشاط البحثي بالأنشطة غير البحثية، سواء أكانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم غير ذلك. فمن الضروري هنا إدراك أنّ للباحثين وظائف متعدّدة. فهم يقومون بإنتاج أكاديمي مرثي من خلال المجلّات

6 المرجع السابق نفسه.

7 حنفي وأرفانيتيس م س.

أحد أدوار الجماعة
العلميّة هو تحفيز
المُشاركة في
الجدل العلمي،
ومن أجل
هذه المُداولة،
ينبغي مناقشة
المحتوى المعرفي
والإبيستيمولوجي
للموضوعات،
فضلاً عن الظروف
الاجتماعيّة التي
تؤثر في الجماعة،
وتصبح المناقشة
مُثمرة إذا أخذت
في الاعتبار كلا
المجموعتين
من الحجج، أي
العوامل الداخليّة
والخارجيّة المؤثرة
على الاستقلال
النسبي للجماعة
العلميّة

العلمية، لكن لديهم أيضاً وظائف أخرى. يبين الشكل 2 رسماً تخطيطياً لمعظم هذه الوظائف: وهي تتراوح بين إنتاج المعرفة المُقنَّنة والمُوافق عليها من الجماعة العلمية، ووظائف أخرى مثل المدافعة (advocacy)، والمعرفة العامة، والتدريب، والتدريس، والإسهام في تسجيل براءات الاختراع، والمؤسسات، والخبرات، والتعميم. ومرة أخرى، يجب أن نؤكد أن هناك تنوعاً شديداً في أنواع البحوث العلمية، الأمر الذي يجعل من الصعب أن يكون هناك مخططٌ ذو مقاسٍ واحدٍ يُناسب الجميع لدعم البحوث.

وظائف المعرفة

شكل رقم 1



المصدر: (Callon et al. 1997)

الثقة بالعلم هي أقل ارتباطاً بالثقافة وأكثر ارتباطاً برغبة المؤسسات المجتمعية في تعزيز هذه الثقة أو إضعافها، ويشير النجاح لوي باستور بتحريك المجتمع الريف الذي أصيبت مواشيه بالمرض، مُعتمداً على شبكة من القوى الاقتصادية والسياسية والعلمية، شملت حركة الصحة العامة ومهنة الطب

ثالثاً: الجماعة العلمية وضعف أثر البحث العلمي

في إطار مجتمع المعرفة واقتصاده، اهتم كثير من الدول بربط المعرفة بصنّاع السياسات. وتختلف «النظم الاستشارية للسياسات» العائدة لصانعي القرار⁸، وهي تشمل اللجان الاستشارية وفرق العمل والاستشارات. وهناك، فضلاً عن ذلك، ما يسمّى «الأنظمة المعرفية». فعلى سبيل المثال، يتميز النظام المعرفي الأميركي في السياسة الاقتصادية بالتركيز على المنافسة بين عدد كبير من مقدّمي المعارف الخاصة، في حين تعتمد البلدان الأوروبية بدرجة أكبر على معرفة السياسات من المنظمات البحثية العامة وشبه العامة والهيئات الاستشارية الدائمة⁹. أين هو إذاً

8 Craft, J, and M Howlett. 2013. «The Dual Dynamics of Policy Advisory Systems: The Impact of Externalization and Politicization on Policy Advice». *Policy and Society* 3 (32):97-187.

9 Christensen, Johan, and Cathrine Holst. 2017. «Advisory Commissions, Academic Expertise and Democratic Legitimacy: The Case of Norway». *Science and Public Policy* 1 (45):1-13.

النظام الاستشاري والمعرفي العربي للسياسات؟ لسوء الحظ، لقد نُوهت دراسات كثيرة إلى التأثير الضعيف للمجتمع الأكاديمي العربي في صنع القرار السياسي في الوطن العربي. سأقدم هنا ثلاثة أمثلة شهدت عليها من خلال تجربتي البحثية الطويلة: أحدها من فرنسا (لعلاقته بالنقاشات السائدة حالياً في المجتمع العربي والغربي) والآخران الأخران من لبنان.

المثال الأول من فرنسا، ففي أوائل التسعينيات، كان الحجاب الإسلامي محل نقاش بعد أن طرد مديراً مدرستين طالبات محجبات من مدارسهن. عقب ذلك، أمر وزير التعليم بإعداد تقرير (ورقة بيضاء) حول مسألة حجاب القاصرات، وتم تكليف لجنة استشارية مؤلفة من باحثين في العلوم الاجتماعية منتمين إلى مدارس فكرية مختلفة للقيام بهذه المهمة. كان أحدهم عالم الاجتماع آلان تورين الذي يتراأس مركز التحليل الاجتماعي والتدخل (CADIS). لقد شاهدنا كيف حرك هذا البحث مركز التحليل، إذ هم بالعمل الميداني والفكري، وكتب باحثوه مقالات عدّة، وتفاعلوها مع العموم، وتلقّوا ردوداً من الباحثين والناشطين. وبعد بضعة أشهر، كان التقرير جاهزاً، وتم تسليمه إلى الوزير الذي دعا بدوره إلى عقد مؤتمر صحافي. خلال المؤتمر الصحافي هذا، جلس الوزير بين أعضاء اللجنة بينما كان رئيسها يلخص التقرير وتوصياته، وكانت نسخ التقرير متاحة للصحافيين ولأي شخص مهتم.

لقد أصبح هذا التقرير بالفعل محور النقاش المجتمعي في الوسائط الإعلامية لمدة تجاوزت الشهر. بعد ذلك دعا الوزير إلى عقد مؤتمر صحافي آخر برفقة أعضاء اللجنة الاستشارية، وأعلن توصيته التي تبنت نتائج أعمال اللجنة الاستشارية، ورفعها إلى البرلمان الفرنسي. وقضت التوصية بحظر جميع الرموز الدينية في المدارس الحكومية بما فيها الحجاب.

إنّ المثير للاهتمام في هذه العملية هو مركزية التقرير كأداة لترشيدهم النقاش، والدور المهم الذي تؤديه البحوث في مناقشة القضايا المجتمعية. وقد أسهم المؤتمران الصحافيان وطقوسيتهما (وجود أعضاء اللجنة مع الوزير) في تدعيم ثقة الجمهور في البحث والعلم.

أمّا المثال الثاني فهو من لبنان، ففي العام 2015 ازدادت الروائح التي لا تطاق المُنبعثَة من القمامة، حيث كانت أكوام منها متكدّسة في حرّ الشمس في بيروت ومدن لبنانية أخرى. وقد أدت هذه القضية، التي عُرفت باسم «أزمة النفايات»، إلى حركة اجتماعية ضد سياسة الحكومة في إدارة النفايات.

أفضت هذه الأزمة إلى خروج الشعب في أكبر تظاهرة له منذ العام 2005، وإلى تصدّي الأجهزة الأمنية له بعنف. ودار نقاش ساخن حول ما هي أفضل الخيارات في التعامل مع أكوام القمامة التي راحت تتراكم يومياً في التجمّعات السكنية الضخمة. وقد حشدت هذه القضية قدراً كبيراً من الكتابة والمقابلات الإعلامية مع الناشطين والأكاديميين والسياسيين. وأثناء إحدى هذه المقابلات على قناة لبنانية محلية، دافع أحد كبار المسؤولين عن بعض الخيارات المقترحة لحل مشكلة القمامة. وعندما استفسر مقدّم البرنامج عن مدى مشاركة العلماء والباحثين البيئيين في المشاورات التي سبقت قرار الحكومة، أقرّ المسؤول الكبير بوجود دراسات علمية لمعالجة أزمة النفايات، وأورد مجموعة من القرارات التي توصلت إليها الحكومة أظهرت بوضوح أنّ الدراسات العلمية وتقارير الأخصائيين هي مجرد أداة هامشية في عملية صناعة القرار. ولم يكن هناك طقوس إعلامية كافية لتوعية الجمهور اللبناني حول كيفية متابعة هذه القضية ودعمها بالمشورة العلمية والتقنية. فضلاً عن ذلك، لم يذكر المسؤول الحكومي حصول أي مشاورات مع الدوائر الاجتماعية والسياسية المختلفة؛ إذ ليست مشكلة القمامة، في جوهرها، قضية تقنية

المعرفة العلميّة
في الوطن العربيّ
غائبة بين الأفراد
العاديين، إذ إنهم لا
يعرفون الفرق بين
المنّاخ والطقس
مثلاً، هذه المعرفة
الأساسيّة هي
شرط لبناء تحالف
مع العموم، ولأنّ
صنّاع القرار
يهتمّون بالرأي
العام أكثر من
الحقائق العلميّة،
فمن المهمّ أن نبدأ
في بناء هذا الرأي

بحثة، بل هي قضية اجتماعية وسياسية أيضاً. فمن جهة، ثمة مصالح مُضاربة لجماعات سياسيّة مختلفة أرادت أن تنال حصّة في جُمع النفايات (التي تبيّن أنها تجارة مُربحة)؛ ومن جهة أخرى، ثمة عددٌ من أصحاب القرار الذين يرتبطون بمصالح مجموعات متنوّعة، من طبقات اجتماعية، وانتماءات جغرافية ريفية/ حضرية، وطائفية تتضارب مصالحها مع الحلول المنطقية والعلمية لهذه المعضلة.

أمّا المثال الثالث فهو يتعلّق بقضية الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية للأجئيين الفلسطينيين في لبنان. فعلى الرّغم من تميّز هذا الموضوع المُزمن (منذ العام 1948) بوفرة البحوث والدراسات العلميّة التي أنتجت حوله، إلاّ أنّها ليست ذا تأثير في القرارات السياسية. فالسلطات اللبنانيّة هي في الواقع على بيّنة من الوضع المُأسويّ للأجئيين الفلسطينيين، وقد أنشأت في العام 2005 لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني للتعامل مع هذا الوضع، وقد تبعت هذه اللّجنة لرئاسة مجلس الوزراء لإعطائها الأهميّة اللاّزمة، وموّلت بشكل كبير من جهات مانحة عدّة مهتمّة بتحسين وضع الفلسطينيين في لبنان. وبعد نحو 12 عاماً من إنشاء هذه اللّجنة، وإخلاء رؤسائها المُتتابعين، لم يُحرز تقدّم يُذكر، ولا سيّما في ما يتعلّق بالوضع القانوني للفلسطينيين. وكشفت لجنة الحوار نفسها عن أنّها لجنة «مونولوج» أكثر منها لجنة «ديالوج»، بمعنى أنّها لجنة حوار لبناني-لبناني داخلي مُنغلق. ولا يزال اللاّجئون الفلسطينيون محرومين من حقّ ممارسة مهنة كثيرة في لبنان، ويحظر عليهم أيضاً الحصول على تصريح عمل أو امتلاك عقارات. ولا يُمكن إلاّ الإعراب عن خيبة الأمل إزاء عدم التأثير الاجتماعي للبحوث والدراسات الميدانية التي تتناول المشكلات الاجتماعية؛ فعلى الرّغم من مئات الدراسات التي أُجريت (والتي وصلت تكلفتها إلى عشرات الملايين من الدولارات)، فإنّ غياب الإرادة لتغيير السياسة الحكومية والطبقة السياسيّة يجعل المعرفة المُنتجة كلّها ذات أثر اجتماعي ضئيل. هذا فضلاً عن الزخم البَحْثي الناتج عن توصيات مُنبثقة من أبحاث وتقارير سابقة لتغيير السياسات، والتي تُطالب الجهات الفاعلة على ضوءها بالمزيد من الدراسات. ففي هذا السياق، يصبح الإنتاج المعرفي وسيلة لتجميد السياسات وتأخيرها بدلاً من تفعيلها.

قد لا يكون لدى صانعي القرار فرصة لقراءة هذه الدراسات، ولكنهم لا يهتمون بها (فالجهل هنا هو فرصة ضائعة أو خيار انتقائي)، أو قد يتصنّعون الجهل كحيلة استراتيجية أو كمركبٍ فعّال يُمكن استخدامه لأهدافهم.

لقد طوّر روبرت بروكتور¹⁰ مفهوم هندسة الجهل أو التجاهلية (Agnotology)، فالجهل ليس «انعدام المعرفة» فقط، بل هو «مُنْتَج» يتمّ صنعه وتوزيعه لأهداف معيّنة، غالباً ما تكون سياسية أو تجارية؛ وهو تضليلٌ استراتيجيٌّ ومُنهَج يستند إلى ثلاث استراتيجيات: بثّ الخوف؛ إثارة الشكوك؛ صناعة الحيرة. وتوفّر دراسة التجاهلية إطاراً يُمكن من خلاله استكشاف الأشياء التي لا يدركها الناس عمداً، والسعي للحفاظ على غياب الوعي (الجهل المتعمّد) والأشياء التي يدركها الناس؛ ولكن، على الرّغم من ذلك، يعبرون عن غياب الوعي فيها (الجهل المُعلن). وبناءً على مفاهيم مثل «فقدان الذاكرة الهيكلية» (Structural Amnesia) و«عدم التفكير» و«حالات الإنكار»، تشير التجاهلية إلى نظرية الجهل الاجتماعي التي تفتّرض أنّ الجهل مُنتشر، وأنّه

العلم هو نوع
من الاستعارة
للسياسة، لأنّ
عقلانيّته الظاهريّة
تغطي المصالح
المُضاربة ضمنه،
كما أنّه أبقى
تعبير عن التنمية
والتحديث؛ وفي
حين أنّ بعض
النتائج العلميّة
استقرت مع
مرور الوقت، فإنّ
الكثير منها لم
تتمّ تسويته، وهذا
هو المجال الذي
يحفل بالكثير من
الصراعات والجدل
والاحتمالات

10 Proctor, Robert. 2008. «Agnotology: A Missing Term to Describe the Cultural Production of Ignorance (and Its Study)». In *Agnotology: The Making and Unmaking of Ignorance*, edited by Robert Proctor and L. Schiebinger, 1–33. Stanford University Press.

يتركب اجتماعياً، وأنه يُمكن أن يكون مفيداً للسياسيين. فالجهل، من هذا المنظور، ليس «إغفالاً بسيطاً أو فجوة»، ولكنه «شيء يتم الحفاظ عليه، والتلاعب به»¹¹

بعض الاستنتاجات

من هذه الأمثلة الثلاثة، سوف أتناول خمسة استنتاجات عامة:

أولاً، إن الثقة بالعلم هي أقل ارتباطاً بالثقافة وأكثر ارتباطاً برغبة المؤسسات المجتمعية في تعزيز هذه الثقة أو إضعافها. ويشير برونو لاتور¹² إلى كيفية قيام لوي باستور بتحريك المجتمع الريفي الذي أصيبت مواشيه بالمرض. فقد اعتمد نجاحه على شبكة كاملة من القوى الاقتصادية، والسياسية، والعلمية التي شملت حركة الصحة العامة ومهنة الطب. ويفصل لاتور جهود باستور لتحريك الجمهور الفرنسي (من المزارعين والصناعيين والسياسيين، والكثير من المؤسسات العلمية). وكان هذا التحالف في غاية الأهمية في إقناع النخبة السياسية بمنحه التمويل اللازم لتطوير البسترة. أما في الوطن العربي، فإن المعرفة العلمية الأساسية غائبة بين الأفراد العاديين، إذ إنهم لا يعرفون الفرق بين المناخ والطقس مثلاً. هذه المعرفة الأساسية هي شرط لبناء تحالف مع العموم؛ ولأن صنّاع القرار يهتمون بالرأي العام أكثر من الحقائق العلمية، فمن المهم أن نبدأ في بناء هذا الرأي.

ثانياً، إن تسليط الضوء على الدور المهم للبحوث والعلوم لا يعني أبداً أنها محايدة: «العلم هو نوع من الاستعارة للسياسة، لأن عقلانيته الظاهرية تغطي المصالح المتضاربة ضمنه، كما أنه أنقى تعبير عن التنمية والتحديث»¹³. وفي حين أن بعض النتائج العلمية قد استقرت مع مرور الوقت، فإن الكثير منها لم تتم تسويته، وهذا هو المجال الذي نجد فيه الكثير من الصراع والجدل والاحتمالات. وقد حاول لاتور إظهار البناء المتفاعل والتأثير المتبادل بين المجتمع وحقائقه العلمية¹⁴.

وعندما يتعلّق الأمر بالعلوم الاجتماعية، فإن الباحثين يكونون أكثر حرّية في تأويل الظواهر. لذلك يُمكن أن تُفهم النظرية الاجتماعية لا كمجموعة من الحقائق في موضوع معين، بل كتفسير يجعل المجتمع مفهوماً. أي أننا لا نُوقر للجمهور الحقائق الواقعية النهائية، لكننا نكشف واقعهم الظاهر ونقدّمه كردّ غير مكتمل على الأسئلة الاجتماعية المطروحة¹⁵. وينطبق هذا بشكل خاص على مسألة كمسألة الحجاب الإسلامي للقاصرات، حيث كان الخيال ما-بعد الاستعماري والعلماني حاسماً في الحكم سلباً على هذا اللباس في المجتمع الفرنسي. ومع ذلك، نُشرت البحوث الاجتماعية أرقاماً وإحصاءات في سياق المناقشات العامة الفرنسية. وقلّلت هذه الحقائق من النزعة الحسية (Sensational) للمناقشات الساخنة التي استقطبت المجتمع الفرنسي. فضلاً عن ذلك، ووفقاً لمايكل بوراوي (2010)، فإن فكرة أن علم الاجتماع ذهب إلى

ليس هناك من أثر يُذكر لمحاولات الجامعات العربية وصل البحوث العلمية بالمجتمع والقطاع الخاص، وثمة حاجة إلى التفكير في المؤسسات الوسيطة كمجالس البحوث والجمعيات العلمية وحاضنات الأعمال، التي ينبغي أن تربط بين البحوث المهنية ونشرها بين العموم وصانعي السياسات

11 Stel, Nora. 2016. «The Agnotology of Eviction in South Lebanon's Palestinian Gatherings: How Institutional Ambiguity and Deliberate Ignorance Shape Sensitive Spaces». *Antipode* 48 (5):1400-1419.

12 Latour, Bruno. 1993. *The Pasteurization of France*. Harvard University Press.

13 Siino, François. 2004. *Science et Pouvoir Dans La Tunisie Contemporaine*. Karthala. Paris.

14 Latour, op.cit.

15 Horák, Vít. 2017. «Public Sociology and Hermeneutics». *Critical Sociology* 43 (2):25-309.

اليسار فيما ذهب المجتمع إلى اليمين هي فكرة صحيحة؛ إلا أن الأكاديميين - بما في ذلك علماء الاجتماع - قد يكونون محافظين جداً. إذاً، لا يمكن اعتبار الباحث بالضرورة مفكراً عضويًا بالمعنى الغرامشي؛ أي أن يكون مثقفاً يعيش هموم الفقراء والطبقة العاملة، فهو قد يتمثل قضايا فئات اجتماعية أخرى بما فيها مصالح سلطوية. لهذا لا يجب أن تُبنى السياسات العامة حصراً على رأي أصحاب العلم، بل يجب أن تتجاوزهم لتشمل سائر الدوائر المؤثرة في المجتمع (مثل ممثلي الشرائح المعنوية الواسعة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص).

ثالثاً، إن الدول العربية غير مهتمة بتأسيس سياسات قائمة على الأدلة العلمية، أو إن أكثر تلك الدول تختار بعض الحقائق وتتجاهل التحليلات التي تتعارض مع السياسات التي تختارها. وقد بينت دراسة حول صناعة القرار في الأنظمة العربية، استندت إلى حالات الأردن والجزائر والسعودية والسودان وسورية والعراق والكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن، أن عملية صنع القرار تتسم بعدم المؤسسية، وبالعضوائية، وبعدم الخضوع للتشاور أو بعدم الاستجابة للضغوط الشعبية إلا في الحد الأدنى، فضلاً عن فقدان المصداقية¹⁶. وفي السياق عينه، يؤكد المجلس الوطني للبحوث العلمية، أن الحكومة اللبنانية تطلب عدداً أكبر من التقارير العلمية عندما تكون المشكلة تقنية، وأنها تطلب عدداً أقل عندما تكون المشكلة اجتماعية الطابع.

إن من شأن هذا النقص العام في الطلب أن يثبط تفاعل الباحثين مع الجمهور وصناعات السياسات، وأن يحصر إنتاجهم المعرفي بالنوع المهني فقط. موقفنا هو أن العلوم الاجتماعية كمهنة، تتطلب بروفيلات (profiles) متعددة من الباحثين، بما في ذلك باحثي السياسات والاستراتيجيات الوطنية. ولن يشكّل هذا النوع مشكلة إلا إذا تجاوز عدد باحثي السياسات عدد الذين ينتجون بحثاً نقدياً ومهنيّاً، أو عندما لا تستند بحوث السياسات إلى البحوث المهنية والنقدية.

رابعاً، يؤدي البحث النقدي إلى تهميش المسار المهني لمؤلفيه. والأسوأ من ذلك، أنه منذ بداية انتفاضات الربيع العربي، سمعنا يوماً عن انتهاك الحريات الأكاديمية. وفي هذا السياق، حاول كثيرون حماية أنفسهم من خلال الرقابة الذاتية، بحيث يلجأ الباحث الاجتماعي العمومي إلى استخدام تقنيات المتحدث المضلل (Prolocutor)، بحسب تعريف قاموس أوكسفورد للكلمة: «استخدام لغة غامضة بهدف التضليل»، أي اللجوء إلى الإقناع لنيل ولاءات عائمة تُستخدم بنجاح اعتماداً على القدرة البلاغية للتقديم والدعوة إلى أوضاع جديدة»¹⁷. وهذا مدفوع غالباً بمزيج من الخوف من الدولة والسلطات الدينية.

بهذا، يمكن القول إن حماية الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من هذه السلطات تتم من خلال توطيد الجماعة العلمية فقط.

خامساً، ليس هناك من أثر يُذكر لمحاولات الجامعات العربية وصلّ البحوث بالمجتمع والقطاع الخاص. وهناك حاجة إلى التفكير في المؤسسات الوسيطة (مجالس البحوث والجمعيات العلمية وحاضنات الأعمال) التي ينبغي أن تربط بين البحوث المهنية ونشرها

كيف يُمكن تحفيز
مجال النانو
تكنولوجي والذكاء
الاصطناعي في بلد
صغير مثل لبنان أو
الكويت أو تونس،
إذا كان هناك
مختص واحد في
كل جامعة بحثية،
وإذا كانوا لا
يتعاونون لتشكيل
فريق بحثي واحد
قادر على تحقيق
اختراق نوعي في
هذا المحور العلمي
المعقد والواعد؟

16 نيفين مسعد، كيف يُصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن - الجزائر - السعودية - السودان - سورية - العراق - الكويت - لبنان - مصر - المغرب - اليمن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

17 Stanton, Richard. 2009. «On Mayhew: The Demonization of Soft Power and Validation of the New Citizen». In *Public Relations and Social Theory: Key Figures and Concepts*, edited by Øyvind Ihlen and Betteke Van Ruler. London: Routledge.

بين العموم وصانعي السياسات. هناك بالطبع بعض المبادرات، وبخاصة في مصر، وتونس، والمغرب، حيث تنتشر حاضنات الأعمال، ولكن ذلك غير كافٍ؛ وهناك حاجة إلى بذل جهود أكثر منهجية. ومن ضمن هذا السياق، قمت بإنشاء «بوابة إلكترونية» للتعامل مع الأثر الاجتماعي للبحث العلمي الإطار (4).

البوابة الإلكترونية حول الأثر الاجتماعي للبحث العلمي البحث حول العالم العربي وفيه (بسيير)

إطار رقم 4

يهدف بسيير إلى إنشاء أرشيف مفتوح لمحتوى دورة الحياة الكاملة للبحث العلمي، بما في ذلك نقل المعرفة والأنشطة البحثية المتعلقة بالسياسات العامة ونشر المعرفة للعموم. يستهدف البحث العالم العربي أو البحوث المنفذة في أرجائه. تعتمد هذه البوابة على الباحثين لإدخال توصيف لمشاريعهم البحثية ومخرجات أثرها الاجتماعي. والمقصود بـ «الاجتماعي» المعنى الفضفاض الذي يشمل الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والفكري. ويمكن لكل الفئات المعنية (أي الباحث، المؤسسات المستهدفة من البحث العلمي، صانعي السياسات، الجمهور، الجهات التمويلية...إلخ) استخدام محرك البحث <http://uni.mocloud.co>.

رابعاً. التحديات: الكتلة الحرجة والتشتت

تواجه الأوساط العلمية تحديات كثيرة، لكننا سنتوقف هنا على تحديين رئيسيين هما الكتلة الحرجة، وتشتت الباحثين. بالنسبة إلى التحدي الأول، فقد أثار كثير من الباحثين (على سبيل المثال Mouton and Waast 2009)¹⁸ قضية عدم وجود «كتلة حرجة» (Critical Mass) في بعض الحقول العلمية. وقد تم توثيق تركيز إنتاج المعرفة بشكل جيد في معظم البلدان، حيث يُنتج عدد صغير من المؤسسات والعلماء الجزء الأكبر من النتائج في معظم الأنظمة العلمية. وقد قدم بعض الباحثين تحليلاً أكثر دقة (على مستوى المؤسسة أو الاختصاص أو الموضوع)، وظهر أنه في بلدان ذات حجم بحثي ووسط، مثل المغرب والأردن، وحتى في المؤسسات الرائدة، هناك ما لا يزيد على 20 قطاعاً بحثياً ناجحاً، وأنه داخل كل من هذه المؤسسات ثمة ما لا يزيد على عشرة باحثين نشطين جداً، و20 من المساهمين من فترة إلى أخرى¹⁹ ولا يتعاون هؤلاء الباحثون في كثير من الأحيان مع زملائهم من خارج المؤسسة الخاصة بهم (باستثناء المتعاونين الدوليين). وقد ترتب عن ذلك أن نوعية البحوث الوطنية لا تزال هشة، وبالتالي قد تكون هناك مشكلات في ما يتعلق بالنسخ غير القانوني، وعدم احترام المبادئ الأخلاقية والنزاهة العلمية، وتحديث أساليب البحث والقدرات والموضوعات وتجديدها.

أما التحدي الثاني فهو التشتت والتشرذم، والذي من شأنه أن يؤدي إلى أنواع مختلفة من تجزئة الجماعة العلمية وهدر القدرات العلمية. فكيف يمكن تحفيز مجال النانو - تكنولوجي والذكاء الصناعي في بلد صغير مثل لبنان أو الكويت أو تونس، إذا كان هناك متخصص واحد في كل جامعة بحثية، وإذا كانوا لا يتعاونون لتشكيل فريق بحثي واحد قادر على تحقيق اختراق نوعي في هذا المحور العلمي المعقد والواعد؟ وعندما نفكر في العلوم الاجتماعية، يظهر أن

18 Mouton, Johann, and Roland Waast. 2009. «Comparative Study on National Research Systems: Findings and Lessons.» In *Higher Education, Research and Innovation: Changing Dynamics*, edited by V. Lynn Meek, Ulrich Teicher, and Marie-Louise Kearney, 69–147. Paris: UNESCO. http://firgoa.usc.es/drupal/files/UNESCO_Research_and_Innovation.pdf#page=152.

19 Kleiche, Mina, and Roland Waast, eds. 2008. *Le Maroc Scientifique*. Paris: Publisud.

على مستوى
العلوم الاجتماعية،
غالباً ما تنتج
جامعاتنا نخبة
معزولة داخل
الدولة، لا تجتمع،
ونادراً ما يتحدث
بعضها إلى بعض،
والنتيجة نخبة،
إما تنشر عالمياً
وتندثر محلياً، أو
نخبة تنشر محلياً
وتندثر عالمياً

الجامعات غالباً ما تُنتج نُخباً معزولة داخل الدولة، لا تجتمع، ونادراً ما تتحدّث مع بعضها؛ والنتيجة إمّا «نخبة تُنشر عالمياً وتندثر محلياً»، أو «نخبة تُنشر محلياً وتندثر عالمياً». من المجدي في الخلاصة التأكيد على الأهمية المطلقة لحوارٍ دائم، ولبناء صلاتٍ مهنيّة بين مكونات المُجتمع العلمي العربي على الصعيد الوطني والإقليمي، وفي كلّ المحاور العلميّة والاجتماعية ومتعدّدة الاختصاصات. كما أنّ برامج الترجمة العابرة للثقافات والتجسير بين المستويين المحلي والعالمي، من شأنها أن تحوّل المُنتج البحثي الاجتماعي كونيّاً، وجعله وثيق الصلة بالمجتمع المحلي وتطلّعاته.